المساهمة السورية في قضية الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول "العواقب القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات "إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة القرار 247/77 بتاريخ 2022/12/30، الذي قررت بموجبه أن تطلب إلى محكمة العدل الدولية إصدار رأي استشاري فيما يتعلق بقضية فلسطين، في المسألتين التاليتين:

(أ) ما هي الآثار القانونية الناشئة عن استمرار انتهاك "إسرائيل" لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وعن احتلالها الطويل الأمد للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، واستيطانها وضمها لها، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية لمدينة القدس المقدسة وطابعها ومركزها، وعن اعتمادها لتشريعات وتدابير تمييزية ذات صلة؟

(ب) كيف تؤثر سياسات وممارسات "إسرائيل" المشار إليها في الفقرة 18 أعلاه على الوضع القانوني للاحتلال، وما هي العواقب القانونية التي تنشأ عن هذا الوضع بالنسبة لجميع الدول والأمم المتحدة؟"

توطئة:

إن فلسفة الاحتلال ومن حيث المبدأ تتناقض كلياً مع كل ما توصلت له البشرية عبر تاريخها الطويل من قيمٍ وأخلاق وقوانين ومواثيق تحفظ كرامة الإنسان وقدسيته، وتحقق السلم والأمن الدوليين، وتجنب البشرية ويلات الحروب وأهوالها. وجريمة الاحتلال كانت ولا تزال من أكثر الجرائم خطورةً، إن لم تكن الأخطر والأكثر شراً، في تاريخ البشرية لما تشكله من انتهاكٍ صارخ لميثاق الأمم المتحدة ولأحكام القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولكل المواثيق والأعراف الدولية، ولما يتفرع عنها من جرائم جسيمة مروّعة. فالاحتلال يقوم بالأساس على مبدأ الاستيلاء على الأرض بالقوة

المحرّم أساساً بموجب القانون الدولي وأحكام الميثاق، إضافةً إلى قهر إرادة الشعوب والعمل للحط من كرامتها وحرمانها من حقوقها الأساسية. وتشكّل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، اليوم المثال الأوضح على فشل المجتمع الدولي في منع جريمة الاحتلال النكراء ووضع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، ذات الصلة موضع التنفيذ.

إن الجمهورية العربية السورية، تؤكد مجدداً دعمها الكامل للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وتدين جرائم الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك اعتداءاته الممنهجة والمتواصلة منذ عقود ضد الشعب الفلسطيني وأهالي الجولان العربي السوري المحتل، وانتهاكاته الجسيمة والمستمرة لأحكام القانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، ولأحكام القانون الدولي الإنساني بما في ذلك تلك المتضمنة في القسم الثالث من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، /المواد 47 وما يليها/ وتشدد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات بما يمنع إفلاتهم من العقاب.

- **أولاً – ما هي العواقب القانونية الناشئة عن الانتهاك المستمر من جانب "إسرائيل" لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، من احتلالها الطويل الأمد واستيطانها وضمها للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك الإجراءات التي تهدف إلى تغيير التكوين الديمغرافي والطابع الجغرافي؟ ومكانة مدينة القدس الشريف، ومن اعتمادها للتشريعات والإجراءات التمييزية ذات الصلة؟**

1- <u>تقرير المصير</u>:

1. في الوقت الذي كانت فيه الكثير من الدول تحصل على استقلالها، كان الشعب الفلسطيني محروماً من ممارسة حقه في تقرير المصير. إن تجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته وتهجيره وإنكار حقوقه والتمييز ضده من قبل "إسرائيل" لا يزال يعرقل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وحقه في العودة.

2. يُعرَّف الحق في تقرير المصير بأنه حرية جميع الشعوب في تقرير وضعها السياسي ومتابعة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تدخل خارجي. ويعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وله نطاق واسع التطبيق[1]. إن احترام الحق في تقرير المصير هو أيضاً حجة تجاه الكافة، مما يعني أنه حق للجميع لأن لجميع الدول مصلحة قانونية فيه، وبالمثل فإنه واجبٌ على الجميع حماية هذا الحق[2]. كذلك فإن القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني المطبقة في النزاعات المسلحة ينظر إليها باعتبارها "غير قابلة للانتهاك"[3].

3. إن الحق في تقرير المصير مُكرَّس، في عدة مواثيق دولية من بينها، المادة 1 (2) من ميثاق الأمم المتحدة. وتتضمن، وفقاً لإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة المتضمن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، يجب على كل دولة "الامتناع عن أي عمل قسري يحرم الشعوب [...] من حقها في تقرير المصير والحرية والاستقلال" و"التشجيع، من خلال العمل المشترك والمنفرد، على تحقيق مبدأ [...] تقرير المصير للشعوب"[4]. كذلك تم التأكيد على حق تقرير المصير للشعوب في المادة 1 المشتركة بين العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الأمر الذي يفرض على الدول الأطراف التزاماً بتعزيز إعمال هذا الحق واحترامه، بما يتفق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

4. تواصل الجمعية العامة للأمم المتحدة التأكيد بشكل متكرر، وعلى وجه التحديد، على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير[5]، وقد حثت جميع الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته في الوصول لإعمال حقه في تقرير المصير[6]، كما دعت إلى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والحق في إقامة دولته المستقلة[7]. ودعا مجلس الأمن الدولي إلى

---

[1] ICJ, Legal Consequences of the Separation of the Chagos Archipelago from Mauritius in 1965 ("Chagos"), Advisory Opinion, 25 February 2019, para. 144.

[2] See, East Timor (Portugal v. Australia), Judgment para. 29; see also ICJ, Barcelona Traction, Light and Power Company, Limited (New Application: 1962) (Belgium v. Spain), Second Phase, Judgment, para. 33; ICJ, Chagos, Advisory Opinion, para. 180.

[3] See ILC Commentaries Articles State Responsibility for Internationally Wrongful Acts, commentary to article 26, p.85, para. 5; commentary to article 40, p. 113, para 5.

[4] UNGA, A/RES/2625 (XXV).

[5] See, most recently, UNGA, A/RES/77/208.

[6] See, most recently, UNGA, A/RES/77/208.

[7] See, most recently, UNGA, A/RES/77/25.

إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. في السياق ذاته، يواصل مجلس حقوق الإنسان الإقرار على الدوام "بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف والدائم وغير المشروط في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في العيش في حرية وعدالة وكرامة وحقه في أن تكون له دولة فلسطين المستقلة"[8]. وتنتهك إسرائيل هذا الحق من خلال جملة أمور، منها على سبيل المثال، إقامة المستوطنات غير الشرعية وتوسيعها المستمر في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس"[9]. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى التشريع الإسرائيلي التمييزي لعام 2018، "قانون الأساس": "إسرائيل" كدولة قومية للشعب اليهودي"، الذي يعترف بالحق في تقرير المصير حصرياً لما يسميه بـ "للشعب اليهودي"، ويلتزم بتشجيع وتعزيز الاستيطان اليهودي، وهو ما يعني بشكل واضح وفج إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير على أرضه وفي وطنه.

5. <u>العواقب القانونية على "إسرائيل"</u>: "إسرائيل" مُلزَمة بالامتثال لواجب احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ويجب على "إسرائيل" أن تضع حداً فورياً لانتهاك التزاماتها الدولية باحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، من خلال وقف جميع الأعمال والتدابير التي تمنع و/أو تعرقل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، بما في ذلك الإنهاء الفوري للاحتلال بجميع مظاهره وما يرتبط به من إجراءات وممارسات تهدف لإطالة أمد الاحتلال ومواصلة إنكار الحقوق الثابتة والراسخة للشعب الفلسطيني.
6. <u>العواقب القانونية على الدول الثالثة</u>: نظراً لكون الحق في تقرير المصير حجة على كافة أشخاص القانون الدولي، على جميع الدول احترامه والعمل على تحقيقه، وتماشياً مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، فإنه يقع على عاتق جميع الدول أيضاً، بما يتسق مع احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، أن تعمل وبشكل فوري على وضع حدٍ فوري لإعاقة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير.
7. <u>العواقب القانونية على الأمم المتحدة</u>: يجب على الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن، النظر في الإجراءات الإضافية المطلوبة لوضع حدٍ فوري لأي عقبة تحول دون حصول

---

[8] See, for example, HRC, A/HRC/RES/34/29, A/HRC/RES/37/34, A/HRC/RES/40/22, A/HRC/RES/49/28.
[9] See, for example, A/HRC/RES/34/29, A/HRC/RES/37/34, A/HRC/RES/40/22, A/HRC/RES/49/28.

الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير المصير واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ قراراتهم ذات الصلة دون أي مزيد من التأخير.

2-<u>الاحتلال والاستيطان والضم طويلو الأمد</u>:

8. إن المستوطنات الإسرائيلية اللاشرعية والنظام المرتبط بها هي السمة الرئيسة للاحتلال غير القانوني. تشير المستوطنات إلى النقل غير القانوني للمستوطنين الإسرائيليين من شتى أنحاء العالم وإقامتهم في مستوطنات استعمارية مبنية لهذا الغرض في الأراضي المحتلة بهدف تكريس الوجود الدائم. يشمل النظام المرتبط بهم جميع السياسات والممارسات والبنية التحتية، بما في ذلك الجدار، جدار الفصل العنصري، المصممة لإدامة هذا الوجود غير القانوني وتشريد الفلسطينيين من أراضيهم ومن ثم الاستيلاء عليها بالقوة.
9. <u>يعتمد هذا النظام على عملية مزدوجة</u>: من جهةٍ أولى، التهجير القسري للفلسطينيين ومصادرة أراضيهم. ومن جهةٍ أخرى، نقل المستوطنين الإسرائيليين وبناء وتوسيع المستوطنات على الأراضي المصادرة. يحدث ذلك من خلال الاستخدام المستمر والمباشر للقوة الفعلية الوحشية والتهديد باستخدامها، ومن خلال خلق بيئة قسرية والحفاظ عليها، من خلال الهجمات التي تستهدف المدنيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، إضافةً إلى عمليات الاستيلاء غير القانونية على الأراضي، والسياسات التمييزية تجاه الأهالي، والحصار المفروض على قطاع غزة، وهدم المنازل والاعتقال والاحتجاز التعسفي الجماعي.
10. يحظر القانون الدولي الإنساني التهجير القسري للشعب المُحتَل ونقل مواطني القوة القائمة بالاحتلال إلى الأراضي المحتلة وهو ما أكدته المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، ويشكلان انتهاكات جسيمة بموجب المادة 147 من الاتفاقية. إن كل طرفٍ سامٍ متعاقد في الاتفاقية، سواءٌ كان طرفاً في نزاعٍ معيَّن أم لا، مُلزَم بضمان الامتثال لمتطلبات الاتفاقية. وهذا منصوص عليه في المادة 1 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على أن "الأطراف السامية المتعاقدة تتعهد باحترام وضمان احترام هذه الاتفاقية في جميع الظروف" وبموجب المادتين 146 و 147 من الاتفاقية.

11. دأبت الجمعية العامة للأمم المتحدة[10]، ومجلس الأمن[11]، ومجلس حقوق الإنسان[12]، على إدانة الاستيطان وإقامة المستوطنات اللاشرعية على الأراضي العربية المحتلة، وأعادوا التأكيد على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وأدانوا ورفضوا الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير التكوين الديموغرافي للقدس وطابعها ووضعها. وكذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة ككل، من خلال جملة أمور منها بناء وتوسيع المستوطنات، ونقل المستوطنين الإسرائيليين، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وتشريد المدنيين الفلسطينيين، وكلها ممارسات غير قانونية بموجب القانون الدولي.

12. **الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد** يؤكد نية السلطة القائمة بالاحتلال جعله دائماً، في انتهاكٍ سافرٍ لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. كما أنه يؤكد عزم إسرائيل الاحتفاظ بحيازة دائمة للأرض الفلسطينية المحتلة وممارسة هيمنة دائمة عليها.

13. يقدم البرنامج السياسي لسلطات الاحتلال الإسرائيلي الحالية والسابقة دليلاً وافياً على عزم القوة القائمة بالاحتلال ضمان استمرار احتلالها غير القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. لقد بدأوا على الدوام ودعموا ومولوا بناء وتوسيع المستوطنات الاستعمارية واتخذوا تدابير وممارسات لحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك، من بين جملة أمور، الحق في تقرير المصير والسيادة على موارده الطبيعية. الأمر ذاته ينطبق على الجولان العربي السوري المحتل وأصحابه السوريين.

14. **الضم الفعلي** لأجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة يتجسد من خلال عملية تدريجية مستمرة تتضمن تنفيذ تدابير وإجراءات على الأرض تظهر عزم إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في البقاء حاضرة بشكل دائم والمطالبة بشكل غير قانوني بالسيادة على الأراضي المحتلة أو أجزاء منها، بما في ذلك، من بين أمور أخرى:

أ- حجم المستوطنات وبنيتها التحتية وموقعها، بهدف استدامتها والسيطرة على الموارد الطبيعية فيها.

ب- الخطط والتوجيهات الحكومية التي سمحت بتأسيسها وتوسيعها منذ بداية الاحتلال.

---

[10] Including UNGA, A/RES/77/126.
[11] Including UNSC, S/RES/446, S/RES/2334.
[12] Including HRC, A/HRC/RES/49/4.

ت- التشريع الذي أوجد نظاماً قانونياً مزدوجاً في الأراضي المحتلة لصالح المستوطنين على حساب الشعب المُحتل، بما في ذلك القانون الأساس لعام 2018: "إسرائيل" كدولة قومية للشعب اليهودي، والذي ينص على أن الحكومة تنظر لتطوير الاستيطان اليهودي كقيمة قومية وسوف تعمل على تشجيع وتعزيز إقامته وترسيخه.

ث- التصريحات العلنية للمسؤولين الإسرائيليين التي تشهد على حقيقة أن المستوطنات والنظام المرتبط بها تشكل سياسة متعمدة للحصول على وجود دائم لضم الأرض، وتؤكد أن الضم الفعلي قد حدث بالفعل؛

ج- يوضح نمط عمل "إسرائيل" في احتلال القدس كمقدمة لضمها الفعلي أن هذا هو المستقبل المنشود لبقية الأراضي المحتلة. إن السياسات المتبعة في القدس من حيث عزل الفلسطينيين وتهجيرهم قسراً من المدينة ومصادرة وهدم منازلهم ومنع رخص البناء والترميم، ونقل المستوطنين الإسرائيليين إليها، وإنشاء المستوطنات الاستعمارية وتوسيعها، هو ما تعمل عليه "إسرائيل" في باقي أنحاء الضفة الغربية المحتلة.

ح- المبادئ التوجيهية واتفاقات الائتلاف لسلطات الاحتلال الإسرائيلي الجديدة التي أدت اليمين في 29 كانون الأول 2022، والتي تعلن فيها صراحة أن "للشعب اليهودي حق حصري لا جدال فيه في جميع مناطق إسرائيل" ويتعهد بتعزيز وتطوير مستوطنات في جميع أنحاء ما أسماه "أرض إسرائيل" – في الجليل والنقب والضفة الغربية المحتلة والجولان المحتل رغم تأكيد مجلس الأمن بقراره رقم 497 لعام 1981 أن قرار "إسرائيل" ضم الجولان العربي السوري المحتل قرارٌ باطل ولاغٍ ولا أثر قانوني له.

خ-إن نقل سلطات إدارة الاحتلال إلى الحكومة الإسرائيلية، وتوسيع السلطة القانونية المدنية المباشرة على المستوطنات غير الشرعية، هو بمثابة ضم.

15. احتلت "إسرائيل" في حزيران 1967، قطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس، والجولان العربي السوري. وأكد كل من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة أن هذا الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة مرفوض[13]، بعد ذلك، اتخذت إسرائيل عدداً من

[13] See, UNSC Resolutions 242 (1967), 252 (1968), 267 (1969) and 298 (1971).

الإجراءات التشريعية والإدارية في محاولة لبسط سلطتها على مدينة القدس. على وجه الخصوص، تبنى الكنيست الإسرائيلي في عام 1980 "القانون الأساس: القدس"، الذي ينص على أن "القدس، كاملة وموحدة" هي "عاصمة إسرائيل"، وضم المدينة فعلياً في انتهاك صارخٍ للقانون الدولي، ولمكانتها الدولية الخاصة.

رداً على ذلك، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 478 الذي أعلن أن "جميع الإجراءات والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، والتي غيرت أو تهدف إلى تغيير طابع ووضع مدينة القدس، وعلى وجه الخصوص "قانون الأساس" الأخير بشأن القدس باطلٍ ولاغٍ ويجب إلغاؤه على الفور". ومنذ ذلك الحين، عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تكريس المزيد من الضم بدلاً من التراجع عنه.

وفي الآونة الأخيرة ، أدان مجلس الأمن مرة أخرى في قراره 2334، "جميع التدابير التي تهدف إلى تغيير التركيبة الديمغرافية وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، ومن هذه التدابير، بناء وتوسيع المستوطنات، نقل المستوطنين الإسرائيليين، مصادرة الأراضي، هدم المنازل، تهجير المدنيين الفلسطينيين والتي تشكل جميعها انتهاكاتٍ صارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني ولجميع القرارات الدولية ذات الصلة. وتكرر الجمعية العامة للأمم المتحدة بانتظام تأكيدها على أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها في مدينة القدس غير قانونية وبالتالي فهي لاغية وباطلة وليست لها أي شرعية أو مشروعية على الإطلاق، وهي تدعو "إسرائيل" إلى الوقف الفوري لجميع هذه الإجراءات غير القانونية والأحادية الجانب" وتطالب باحترام الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك الحرم الشريف، قولاً وفعلاً. كما دعا مجلس الأمن الدولي في بيانه الرئاسي المعتمد في فبراير 2023، إلى "التمسك بالوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس قولاً وفعلاً دون تغيير".

16. <u>العواقب القانونية على "إسرائيل"</u>: إن "إسرائيل" مُلزمة بالوقف الفوري لجميع انتهاكاتها لالتزاماتها القانونية في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ككل. يستلزم وقف هذه الانتهاكات، في جملة أمور، تفكيك الهياكل غير القانونية، بما في ذلك المستوطنات والجدار، وإلغاء أو تعطيل جميع القوانين التشريعية والتنظيمية المعتمدة بهدف بناء مستوطنات غير قانونية وإنشاء نظام مرتبط بها.

كما أن "إسرائيل" ملزمة بجبر الضرر الذي لحق بجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعنيين، من خلال الاسترداد والتعويض.

17. **العواقب القانونية للدول الثالثة**: نظراً لطبيعة وأهمية الحقوق والالتزامات التي ينطوي عليها الأمر، فإن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناتج عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس. كما أنهم ملزمون بعدم تقديم العون أو المساعدة في الحفاظ على الوضع الناجم عن مثل هذه الأعمال غير القانونية. بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة 12 آب 1949، ملزمة، بما يتسق مع احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، بضمان امتثال "إسرائيل"، القوة القائمة بالاحتلال، للقانون الدولي الإنساني. على النحو المنصوص عليه في تلك الاتفاقية، بما في ذلك ما يتعلق بالتهجير القسري للفلسطينيين، ونقل المستوطنين الإسرائيليين إلى الأراضي المحتلة.

18. تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة دعت في قرارها 25/77 "جميع الدول إلى أن تقوم، وبما يتسق مع التزاماتها بموجب الميثاق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في جملة أمور:

أ – عدم الاعتراف بأي تغييرات على حدود ما قبل عام 1967، بما في ذلك ما يتعلق بـ القدس، بخلاف تلك التي اتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات، وضمان أن الاتفاقات مع "إسرائيل" لا تعني الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967؛

ب – عدم تقديم العون أو المساعدة لأنشطة الاستيطان غير القانونية، بما في ذلك عدم تزويد إسرائيل بأي مساعدة لاستخدامها على وجه التحديد فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 465 (1980) المؤرخ في 1 آذار 1980؛

د – احترام وضمان احترام القانون الدولي في جميع الظروف، بما في ذلك عن طريق وضع تدابير المساءلة، بما يتفق مع القانون الدولي.

19. **العواقب القانونية على الأمم المتحدة**: يجب على الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن، النظر في الإجراءات الإضافية المطلوبة لإنهاء الاحتلال غير القانوني على الفور واتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ قراراتها ذات الصلة دون أي مزيد من التأخير.

3- التشريعات والتدابير التمييزية

20. تبنت "إسرائيل" منذ إنشائها تشريعات تمييزية مختلفة تهدف إلى ضمان سيطرتها على الحد الأقصى من الجغرافيا بأقل عدد ممكن من الفلسطينيين، من أجل جعل استعمار الأراضي الفلسطينية المحتلة دائماً. تُوّجت التشريعات الإسرائيلية التمييزية باعتماد "قانون الأساس: إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي" في عام 2018، الذي يعترف بالحق في تقرير المصير حصرياً لما يسمى "الشعب اليهودي"، ويلتزم بتشجيع وتعزيز الاستيطان اليهودي، وهو ما يعني بشكل سافر الحرمان الفعلي للشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير على أرضه وفي وطنه. واقترن هذا التشريع بسياسات وممارسات الفصل العنصري والتمييز بهدف ترسيخ سيطرة مجموعة عرقية من الأشخاص على مجموعة عرقية أخرى واستدامتها وقمعهم بشكل منهجي، فعبّرت ممارسات سلطات الاحتلال ضد المدنيين في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان العربي السوري المحتل عن أبشع أشكال الأبارتايد والتمييز العنصري.

21. يتم الحفاظ على المستوطنات والنظام المرتبط بها من خلال نظام من الإجراءات التمييزية الصارخة المفروضة ضد الفلسطينيين والتي تؤدي إلى الإضرار الشديد المستمر بالشعب الفلسطيني وتنتهك حقوقه الأساسية. وقد وصفها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بأنها "مزيج من قيود الحركة التي تتكون من الجدار وحواجز الطرق ونظام التصاريح الذي يؤثر فقط على السكان الفلسطينيين، وتطبيق نظام قانوني من مستويين سهّل إنشاء وترسيخ المستوطنات وغيرها من الانتهاكات وأشكال التمييز المؤسسي"[14].

22. إن تأثير نظام الاستيطان الإسرائيلي وما يرتبط به من سياسات وتدابير تمييزية وقسرية على الشعب الفلسطيني (وكذلك على السوريين في الجولان العربي السوري المحتل) هائل وبعيد المدى. إن هذه التدابير التمييزية تحرم الفلسطينيين بشدة من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك، في جملة

[14] HRC, A/HRC/RES/49/29, para. 7(c).

أمور، حقوقهم الأساسية في تقرير المصير، والكرامة الإنسانية، وحرية التنقل، والملكية، وسبل العيش، والوصول إلى العدالة، والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى، وحرية العبادة، والأسرة. الحياة والخصوصية والأمن والتحرر من التمييز والمعاملة اللاإنسانية.

23. أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدى سنوات طويلة، وفي كم كبير من القرارات، سياسات وممارسات "إسرائيل"، القوة القائمة بالاحتلال، التمييزية، ضد الفلسطينيين (وكذلك على السوريين في الجولان العربي السوري المحتل)، والتي تؤثر عليهم بشكل غير متناسب، بما في ذلك "قتل وإصابة المدنيين، والاعتقال التعسفي وسجن المدنيين، والتهجير القسري للمدنيين، ونقل المستوطنين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتدمير ومصادرة الممتلكات المدنية، بما في ذلك عمليات هدم المنازل، والتي تلجأ إليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي كعقاب جماعي في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، وصكوك حقوق الإنسان"[15].

24. مؤخراً، شددت الجمعية العامة في قرارها 126/77 على الحاجة الملحة لعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، بما في ذلك بناء المستوطنات وهدم منازل الفلسطينيين، التي تهدد عملية السلام وترسخ عدم المساواة في الحقوق، والتمييز، وتمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الأساسية[16].

25. في قطاع غزة ، تمارس إسرائيل التمييز العنصري تجاه السكان الفلسطينيين على شكل إقصاء وتقييد قائم على دوافع عنصرية ناتجة عن حصارها المستمر، مما يضعف فعلياً التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستها. تم الاعتراف بالطبيعة التمييزية للحصار المفروض على قطاع غزة من قبل لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، وتبين أنها تنتهك اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، وتؤثر على حق الفلسطينيين في التنقل والسكن والتعليم. والصحة والمياه والصرف الصحي[17].

26. لا تحدث أفعال "إسرائيل" بطريقة عشوائية ومعزولة، بل هي جزء من نظام واسع النطاق وقمعي منظم ومنهجي. تم تحديد تلك الممارسات على أنها فصل عنصري بعد دراسة وقائعية وقانونية شاملة من قبل الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ومن قبل مختلف المنظمات الدولية، يتجلى الفصل العنصري بشكل أكبر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، حيث يستفيد

[15] UNGA, A/RES/77/247, para. 2.
[16] UNGA, A/RES/77/126.
[17] See, CERD/C/ISR/CO/14-16, para. 26.

المستوطنون الموجودون بشكل غير قانوني من امتيازات بعيدة المدى على حساب الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. كما يظهر الفصل العنصري، في جملة أمور من بينها، النظام القانوني المزدوج والتمييزي والتقسيم والتخطيط التمييزي، فضلاً عن الجهود المتضافرة لقوات الاحتلال والمستوطنين لترويع الشعب الفلسطيني وقمعه.

27. **العواقب القانونية على "إسرائيل"**: "إسرائيل" ملزمة بالإلغاء الفوري لجميع التشريعات التي تهدف أو تؤدي إلى الحفاظ على الفصل العنصري والتمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني وإدامته والتجزئة الجغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة التي ترقى إلى مستوى الفصل العنصري، بما في ذلك من خلال إنهاء أنشطتها الاستيطانية والنظام المرتبط بها، ووقف جميع السياسات والممارسات التمييزية، فضلاً عن توفير ضمانات وضمان عدم التكرار وتقديم التعويضات الواجبة لجميع المتضررين بهذه السياسات والممارسات، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين.

28. **العواقب القانونية على الدول الثالثة:** يجب على الدول الثالثة أن تضع حداً على الفور من خلال الوسائل القانونية لنظام الفصل العنصري والتمييز الذي يرقى إلى مستوى الفصل العنصري الذي أقامته "إسرائيل"، القوة القائمة بالاحتلال، ويجب ألا تعترف بهذا الوضع غير القانوني باعتباره قانونياً وألا تقدم أي عون أو مساعدة بأي شكل من الأشكال في الحفاظ على هذا الوضع.

29. **العواقب القانونية للأمم المتحدة:** يجب على الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن، النظر في الإجراءات الإضافية المطلوبة لإنهاء نظام الفصل العنصري الذي أقامته "إسرائيل"، القوة القائمة بالاحتلال، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ قراراتها ذات الصلة دون مزيد من التأخير.

- **ثانياً – كيف تؤثر سياسات وممارسات إسرائيل المشار إليها في الفقرة 18 أعلاه على الوضع القانوني للاحتلال، وما هي التبعات القانونية التي تنشأ على جميع الدول والأمم المتحدة من هذا الوضع؟**

1- عدم شرعية الاحتلال:

30. إن سلوكيات القوة القائمة بالاحتلال وممارساتها منظمة بشكل صارم بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتنص المادة 49، الفقرة 6، من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه "لا يجوز لسلطة الاحتلال أن تقوم بترحيل أو نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها"، وبينما يُقصد بالاحتلال أن يكون مؤقتًا بطبيعته[18]، يهدف الاحتلال الإسرائيلي إلى ضمان الوجود الدائم والسيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين (والجولان العربي السوري المحتل)، من خلال مستوطناته، ومحاولته الضم القانوني والفعلي للأراضي، والقيود المفروضة على الأماكن التي يمكن للفلسطينيين العيش والسفر إليها، وفرض نظام قانوني وإداري يميز عنصرياً لصالح المستوطنين الإسرائيليين. ويحرم الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية. في حين أن القوة القائمة بالاحتلال ملزمة بموجب القانون الدولي بإدارة الإقليم لصالح الشعب الواقع تحت احتلالها[19]، تدير إسرائيل المنطقة فقط لصالح مستوطنيها الذين نقلتهم إلى المنطقة على حساب الشعب المُحتَل لغرض الاستعمار الدائم. عندما تمنح القوة القائمة بالاحتلال سلطات إدارية مؤقتة[20]، والضم أو مزاعم السيادة على الأرض محظورة تماماً ، فقد سعت "إسرائيل" إلى ممارسة سيادة فعلية على القدس والأراضي العربية المحتلة ككل، وضم بعض أجزاء منها بحكم الأمر الواقع مع محاولاتها المستمرة لإضفاء طابع الشرعية على عمليات الضم.

31. لا مفر من الاستنتاج بأن "إسرائيل" استخدمت ولا تزال احتلالها الطويل كذريعة لمتابعة هدفها غير القانوني المتمثل في ضم الأراضي المحتلة، في انتهاك صارخٍ لميثاق الأمم المتحدة، ونتيجة لذلك، يجب النظر في الاحتلال الإسرائيلي بحد ذاته. على أنه أمرٌ غير قانوني وليس فقط الاقتصار على توصيف ممارساته وسياساته.

---

[18] ICRC, Commentary of the Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in time of War, 1958, Article 47, p. 275 "The occupation ofterritory in wartime is essentially a temporary, de facto situation, which deprives the occupied Power of neither its statehood nor its sovereignty; it merely interferes with its power to exercise its rights. That is what distinguishes occupation from annexation, whereby the Occupying Power acquires all or part of the occupied territory and incorporates it in its own territory. Consequently occupation as a result of war, while representing actual possession to all appearances, cannot imply any right whatsoever to dispose of territory. As long as hostilities continue the Occupying Power cannot therefore annex the occupied territory, even if it occupies the whole of the territory concerned. A decision on that point can only be reached in the peace treaty. That is a universally recognized rule which is endorsed by jurists and confirmed by numerous rulings of international and national courts.".

[19] International Conferences (The Hague), Hague Convention (IV) Respecting the Laws and Customs of War on Land and Its Annex: Regulations Concerning the Laws and Customs of War on Land ('Hague Convention IV"), Regulation 43.

[20] Hague Convention IV, Regulation 42, See, ICJ, Wall opinion, Separate Opinion of Judge Koroma, para. 2; Hague convention IV, Regulation 43.

2-**العواقب القانونية على "إسرائيل":**

32. العواقب القانونية المترتبة على قرار المحكمة بأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني سواء في سلوكه أو في هدفه، هو التزام إسرائيل بإنهاء فوري وغير مشروط للوضع غير القانوني الذي تتحمل مسؤوليته دولياً، أي احتلالها للأراضي العربية في فلسطين وباقي الأراضي العربية المحتلة، وتقديم التعويضات.

3-**العواقب القانونية على الدول الثالثة:**

33. إن التبعات القانونية للدول الثالثة والمنظمات الدولية لقرار المحكمة بأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني ويجب وضع حد فوري وغير مشروط له، وبالتالي لا بد من الالتزام بدعم الجهود المبذولة لإنهاء الاحتلال غير القانوني دون تأخير والامتناع من أي عمل يساهم في الحفاظ على الوضع غير القانوني. إنهم ملزمون بدعم ميثاق الأمم المتحدة.

4-**العواقب القانونية على الأمم المتحدة:**

34. يجب على الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن، النظر في الإجراءات الإضافية المطلوبة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري بشكل فوري وغير مشروط واتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ قراراتهم ذات الصلة دون أي مزيد من التأخير.

خلاصة:

تؤكد الجمهورية العربية السورية على حق فلسطين وسورية السيادي وغير القابل للتنازل أو التقادم، باسترجاع كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، والجولان العربي السوري المحتل، وبكافة الوسائل التي كفلها القانون الدولي، وتشدّد على أن الاحتلال الإسرائيلي للأراض العربية ومن حيث الأساس باطلٌ، إذ أنه قائمٌ على الاستيلاء على الأراضي بالقوة، في انتهاكٍ صارخٍ للقانون الدولي ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة، حيث تنص الفقرة /4/ من المادة /2/ من الميثاق على حظر استخدام القوة: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية

دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"، إضافةً إلى المبدأ القاضي بعد استطاعة الدول الحصول على حقوق قانونية من أعمال أحادية لا تتوافق مع القانون الدولي، حيث ورد هذا المبدأ في الإعلان المعتمد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 22/42 لعام 1987، بشأن زيادة فعالية مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية، (يجب أن لا تكون أراضي أية دولة هدفاً لاستيلاء دولة أخرى عليها نتيجة للتهديد باستخدام القوة أو استخدامها على أنه استخدام قانوني)، وتجدد التأكيد على مبدأ الطبيعة المؤقتة للاحتلال، فالاحتلال حالة أمر واقع لا تعطي القوة القائمة بالاحتلال حق الملكية في الأراضي المحتلة مهما طال واستمر.

علاوةً على ما سبق، تشير سورية مجدداً إلى إن استقرار منطقة الشرق الأوسط ومصداقية الأمم المتحدة يتطلبان اتخاذ إجراءات تكفل تنفيذ كافة القرارات الدولية ذات الصلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة، والانسحاب إلى خط الرابع من حزيران لعام 1967، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما القرارات رقم 242 (1967)، ورقم 338 (1973)، ورقم 497 (1981)، ورقم 2334 (2016).

القائم بأعمال السفارة السورية في بروكسل

الوزير المفوّض عمار العرسان

The Advisory Opinion of the Syrian Arab Republic presented to the International Court of Justice on the Legal Consequences Arising from Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territories, Including East Jerusalem

The United Nations General Assembly has adopted with overwhelming majority Resolution number 77/247, issued on 30/12/2022 to request the International Court of Justice to render an advisory opinion on the two following issued related to the Palestinian cause:

A- What are the legal consequences arising from Israel's continued violation of the right of the Palestinian people to self-determination, its long-term occupation of the Palestinian territories since 1967 and its settlement on and annexation of these territories, and from the Israeli measures aimed at changing the demographic composition, character and status of the Holy City of Jerusalem, including adoption of relevant discriminatory legislations and measures?"

B- How do the policies and practices of "Israel" referred to in paragraph 18 above affect the legal status of occupation, and what are the legal consequences of this situation for all states and the United Nations?""

Prelude:

The philosophy of occupation, in principle, totally contradicts all the values, ethics, laws and charters that humanity has established throughout its long history to preserve human dignity and sanctity, to secure international peace and security, and to save the world from the scourges and sufferings of wars. The crime of occupation has been and continues to be one of the most serious, if not the most serious and evil crime in the history of Mankind because of the occupation's flagrant violation of the Charter of the United Nations, the provisions of international law, international human rights law and international humanitarian law, and all international charters and customary rules, and due the horrendous grave crimes committed by it. Occupation acts primarily on the basis of usurping land by force, which is essentially prohibited under international law and the provisions of the Charter, and of suppressing the will of the peoples seeking to degrade their dignity and deprive them of their basic rights. Today, Israel, the

occupying power, is the clearest example of the failure of the international community to prevent the heinous crime of occupation and to ensure the implementation of the relevant resolutions of the Security Council, the General Assembly and the Human Rights Council.

The Syrian Arab Republic reaffirms its full support for the Palestinian people and their right to self-determination and the establishment of their independent state with Jerusalem as its capital. The Syrian Arab Republic condemns the crimes of the Israeli occupation with its systematic and continuous brutal attacks for decades against the Palestinian people and the people of the occupied Syrian Arab Golan, and condemns Israel's grave and continuing violations of the provisions of international law, the Charter of the United Nations and its relevant resolutions, and the provisions of the international humanitarian law, including provisions in Section III of the Fourth Geneva Convention of 1949, articles 47 et seq. The Syrian Arab Republic stresses the need to hold accountable those responsible for these violations so they will not get away with impunity.

- **First, what are the legal consequences arising from the continuous violation by "Israel" of the right of the Palestinian people to self-determination and from Israel's prolonged occupation, settlement and annexation of the Palestinian lands occupied since 1967? What are the legal consequences arising also from Israel's actions aimed at changing the demographic composition, the geographical character and the status of the city of al-Quds Al-Sharif, along with Israel's adoption of the relevant discriminatory legislations and measures?**

1. **<u>Self-Determination:</u>**

1. At the time when many countries worldwide were gaining independence and freedom, the Palestinian people were deprived of exercising their right to self-determination. The dispossession and displacement of the Palestinian people, the denial of their rights and the discrimination against them by "Israel" continue to impede the realization of the inalienable rights of the Palestinian people, including their right to self-determination and the right of return to their homeland.

2. The right to self-determination is defined as the freedom of all peoples to determine their political status and pursue their economic, social and cultural development without external interference. It is considered a fundamental human right and has a wide scope of application.[1] Respect for the right to self-determination is also an argument and obligation *erga omnes*, which means that it is a right for everyone because all states have a legal interest in it, and likewise, it is the duty of everyone to protect this right.[2] The basic provisions of international Humanitarian Law applicable in armed conflicts are also regarded as "inviolable".[3]

3-The right to self-determination is enshrined, among other international instruments and conventions, in Article 1 (2) of the Charter of the United Nations: it provides_ according to the Declaration of the UN General Assembly containing the principles of international law on friendly relations and cooperation between states_ that each state shall "*refrain from any forced action depriving peoples [...] of their right to self-determination, freedom and independence*", and each state shall "*encourage, through joint and unilateral action, the realization of the principle [...] of self-determination of peoples*"[4]. The right to self-determination of peoples is also reiterated and affirmed in Article 1 common between the Covenant on Economic, Social and Cultural rights and the International Covenant on Civil and Political Rights, which obliges states that are parties to these Covenants to promote the realization and respect of this right, in accordance with the provisions of the Charter of the United Nations.

4. The United Nations General Assembly continues to repeatedly emphasize, in particular, the right of the Palestinian people to self-determination[5]. It has urged all states, specialized agencies and organizations affiliated to the United Nations system to continue to support the Palestinian people and assist them in achieving

---

[1] ICJ, Legal Consequences of the Separation of the Chagos Archipelago from Mauritius in 1965 ("Chagos"), Advisory Opinion, 25 February 2019, para. 144.

[2] See, East Timor (Portugal v. Australia), Judgment para. 29; see also ICJ, Barcelona Traction, Light and Power Company, Limited (New Application: 1962) (Belgium v. Spain), Second Phase, Judgment, para. 33; ICJ, Chagos, Advisory Opinion, para. 180.

[3] See ILC Commentaries Articles State Responsibility for Internationally Wrongful Acts, commentary to article 26, p.85, para. 5; commentary to article 40, p. 113, para 5.

[4] UNGA, A/RES/2625 (XXV).

[5] See, most recently, UNGA, A/RES/77/208.

their right to self-determination[6]. The UN General Assembly has also called for the realization of the inalienable rights of the Palestinian people, the foremost of which are the right to self-determination and the right to establish their independent state[7]. The UN Security Council called for an end to the Israeli occupation. In the same context, the Human Rights Council continues to consistently recognize the "inalienable, permanent and unconditional right of the Palestinian people to self-determination, including their right to live in freedom, justice and dignity and their right to have an independent state of Palestine"[8]. Israel violates this right through, for example, the establishment and continued expansion of illegal settlements in the Occupied Palestinian Territories, including Jerusalem." [9] Of particular note here is the discriminatory Israeli legislation of 2018, the" Basic Law": "Israel as the nation-state of the Jewish people", which recognizes the right to self-determination exclusively for the so-called "Jewish people", and is committed to encouraging and promoting Jewish settlement, which clearly and flagrantly means denying the right of the Palestinian people to self-determination on their land and in their homeland.

5. Legal Consequences for" Israel": "Israel" is obliged to comply with the duty to respect the right of the Palestinian people to self-determination. "Israel" must put an immediate end to the violation of its international obligations to respect the right of the Palestinian people to self-determination by halting all actions and measures that prevent and/or impede the exercise of the Palestinian people's right to self-determination, including putting an immediate end of the occupation in all its forms and manifestations and the related actions and practices aimed at prolonging the occupation and continuing to deny the established inalienable rights of the Palestinian people.

6. Legal consequences for third states: since the right to self-determination is an *ergo omnes* argument and obligation on all subjects of international law, all states must respect it and seek to achieve it. In line with the relevant resolutions of the UN General Assembly, it is also the responsibility of all states, consistent with respect for the UN Charter and international law, to immediately put an immediate end to the obstruction of the Palestinian people's exercise of their right to self-determination.

---

[6] See, most recently, UNGA, A/RES/77/208.
[7] See, most recently, UNGA, A/RES/77/25.
[8] See, for example, HRC, A/HRC/RES/34/29, A/HRC/RES/37/34, A/HRC/RES/40/22, A/HRC/RES/49/28.
[9] See, for example, A/HRC/RES/34/29, A/HRC/RES/37/34, A/HRC/RES/40/22, A/HRC/RES/49/28.

7. Legal consequences for the United Nations: the United Nations, in particular the General Assembly and the Security Council, should consider the additional measures required to put an immediate end to any obstruction preventing the Palestinian people from obtaining their right to self-determination, and take the necessary measures to ensure the implementation of their relevant resolutions without any further delay.

2-Prolonged occupation, settlement and annexation:

8. The illegal Israeli settlements and the system associated with them are the main features of the illegal occupation. Settlements refer to the illegal transfer of Israeli settlers from all over the world and their settlement in colonial settlements built for that purpose in the occupied territories with the aim of establishing a permanent presence. The system associated with these settlements includes all policies, practices and relevant infrastructure, including the wall, the apartheid wall, designed to perpetuate this illegal existence and to displace Palestinians from their land and then seize their land by force.

9. This system is based on a dual process: on the one hand, the forced displacement of Palestinians and the confiscation of their lands, and on the other hand, the transfer of Israeli settlers and the construction and expansion of settlements on confiscated lands. This is carried out through the continuous and direct use of atrocious actual force and the threats to use it, through creating and perpetuating a coercive environment and through attacks targeting civilians by the Israeli occupation forces and settlers, in addition to illegal land seizures, discriminatory policies towards residents, the blockade imposed on the Gaza Strip, house demolitions and mass arbitrary arrest and detention.

10. International Humanitarian Law prohibits the forced displacement of the occupied people and the transfer of citizens of the occupying power to the occupied territories, as confirmed by Article 49 of the Fourth Geneva Convention that provides for the protection of civilian persons in times of war, thus forced displacement and transfer of citizens by the occupying power constitute grave violations under Article 147 of the convention. Each high contracting party to the Convention, whether a party in a particular conflict or not, is obliged to ensure compliance with the provisions of the Convention. This is provided for in Article 1 of the Fourth Geneva Convention, which states that "*the High Contracting Parties undertake to respect and ensure respect for this Convention in all circumstances*" and under Articles 146 and 147 of the Convention.

11. The United Nations General Assembly[10], the Security Council[11] and the Human Rights Council[12] have consistently sought to condemn the illegal settlement and establishment of settlements on the occupied Arab territories, reaffirmed the principle of the inadmissibility of the seizure and acquisition of land by force, and condemned and rejected Israeli measures aimed at changing the demographic composition, character and status of Jerusalem, as well as of the entire Occupied Palestinian territory as a whole_ through, inter alia, the construction and expansion of settlements, the relocation of Israeli settlers, the confiscation of land, the demolition of houses and the displacement of Palestinian civilians, all of which are illegal practices under international law.

12. **The Prolonged Israeli occupation** confirms the intention of the occupying power to make it permanent, in flagrant violation of the principle of inadmissibility of the seizure and acquisition of territory by force. It also confirms Israel's intention to maintain permanent possession of the Occupied Palestinian Land and to exercise permanent hegemony over them.

13. The political program of the current and former Israeli occupation authorities provides ample evidence of the occupying power's determination to ensure the continuation of its illegal occupation of the Occupied Palestinian Territories, including Jerusalem. They have consistently initiated, supported and financed the building and expansion of colonial settlements and have taken measures and carried out practices to deprive the Palestinian people of their inalienable rights, including, inter alia, the right to self-determination and sovereignty over their natural resources. The same practices and measured were exercised against the Occupied Syrian Arab Golan and the Syrian Golan population, the owners of the land.

14. The actual annexation of parts of the Occupied Palestinian Land is embodied through a continuous gradual process involving the implementation of measures and actions on the ground that demonstrate the determination of "Israel", the occupying power, to remain permanently present and to illegally claim sovereignty over the occupied territories or parts thereof; these measures and actions include, among others, the following:

---

[10] Including UNGA, A/RES/77/126.

[11] Including UNSC, S/RES/446, S/RES/2334.

[12] Including HRC, A/HRC/RES/49/4.

A-The size, infrastructure and location of settlements that indicate the purpose to make them sustainable and capable of control over natural resources therein.

B-Government plans and directives that allowed the establishment and expansion of settlements since the beginning of the occupation.

C-The legislation that created a dual legal system in the occupied territories in favor of the settlers at the expense of the occupied people, including the Basic Law of 2018: "Israel" as the national state of the Jewish people, which states that the government considers the development of Jewish settlement as a national value and thus will seek to encourage and promote its establishment and consolidation.

D-Public statements of Israeli officials testifying to the fact that the settlements and the system associated with them constitute a deliberate policy of obtaining a permanent presence for the annexation of the territories, and confirm that the actual annexation has already taken place.

E-The pattern conducted by "Israel's" occupation of Jerusalem as a prelude to the city's actual annexation shows that this is the desired future planed by "Israel" for the rest of the occupied territories. The policies followed in Jerusalem in terms of isolating Palestinians and forcibly displacing them from the city, confiscating and demolishing their homes, preventing building and renovation permits, transferring Israeli settlers to these homes, and establishing and expanding colonial settlements are what "Israel" is working on in the rest of the occupied West Bank.

F-The guidelines and coalition agreements of the new Israeli occupation authorities sworn in on December 29, 2022, in which they explicitly declare that "the Jewish people have an exclusive and indisputable right to all areas of "Israel" and undertake to strengthen and develop settlements throughout what they called the "land of Israel" - in the Galilee, the Negev, the occupied West Bank and the occupied Golan despite the confirmation by the Security Council Resolution No. 497 of 1981 that "Israel's" decision to annex the occupied Syrian Arab Golan is null and void and has no legal effect.

G- The transfer of authority of the Occupation Administration to the Israeli government, and the expansion of direct civil legal authority over illegal settlements, amounts to an annexation.

15. In June 1967, "Israel" occupied the Gaza Strip, the West Bank, including Jerusalem, and the Syrian Arab Golan. Both the UN Security Council and the UN General Assembly confirmed that such a seizure of territory using force is unacceptable.[13] After that, "Israel" took a number of legislative and administrative measures in an attempt to extend its authority over the city of Jerusalem. In particular, in 1980 the Israeli Knesset adopted the "Basic Law: Jerusalem", which states that "Jerusalem, whole and United" is the "capital of Israel", effectively annexing the city in flagrant violation of international law, and of the city's own international status.

In response, the UN Security Council adopted Resolution No. 478, which declared that "*all legislative and administrative measures and actions taken by Israel, the occupying Power, which have altered or purport to alter the character and status of the Holy City of Jerusalem, and in particular the recent "basic law" on Jerusalem, are null and void and must be rescinded forthwith*". Since then, the Israeli occupation authorities have worked to consolidate further annexation instead of reversing it.

Most recently, the Security Council once again condemned in its Resolution 2334 "*all measures aimed at altering the demographic composition, character and status of the Palestinian Territory occupied since 1967, including East Jerusalem, including, inter alia, the construction and expansion of settlements, transfer of Israeli settlers, confiscation of land, demolition of homes and displacement of Palestinian civilians",* all of which constitute flagrant violations of International Human Rights Law, International Humanitarian Law and all relevant international resolutions. The UN General Assembly regularly reiterates that any actions taken by "Israel", the occupying power, to impose its laws, jurisdiction and administration in the city of Jerusalem are illegal and therefore null and void and have no legitimacy whatsoever, and it calls on "Israel" to "immediately cease all such illegal and unilateral actions" and demands respect for the historical status quo on the holy places in Jerusalem, including the Haram al-Sharif, in word and deed. In its presidential statement adopted in February 2023, the UN Security Council also called for "*upholding the historical status quo on the holy places in Jerusalem at all costs in word and deed without alteration*".

[13] See, UNSC Resolutions 242 (1967), 252 (1968), 267 (1969) and 298 (1971).

16. **Legal consequences for "Israel":** Israel is obliged to immediately stop all its violations of its legal obligations in Jerusalem and the all other Occupied Palestinian Territories as a whole. The cessation of such violations entails, inter alia, the dismantling of illegal structures, including settlements and the wall, the cancellation or deactivation of all legislative and regulatory acts adopted with the aim of building illegal settlements and creating a related system. Also, "Israel" is also obliged to make reparation for the damage caused to all natural or legal persons concerned, through restitution and compensation.

17. **Legal consequences for third states:** in view of the nature and importance of the rights and obligations involved, all states are obliged not to recognize the illegal situation resulting from Israeli violations in the occupied Arab territories of Palestine, the Golan and southern Lebanon, including illegal situation related to Jerusalem. States are also obliged not to render aid or assistance in maintaining the situation caused by such illegal actions. In addition, all states parties to the Geneva Convention relative to the protection of civilian persons in time of war dated August 12, 1949, are obliged, consistent with respect for the UN Charter and International Law, to ensure the compliance of "Israel", the occupying power, with International Humanitarian Law, as provided for in that Convention, including with regard to the forced displacement of Palestinians and the transfer of Israeli settlers to the occupied territories.

18. **It should recalled that** the UN General Assembly, in its resolution 77/25, called on all states, consistent with their obligations under the Charter and relevant Security Council resolutions, inter alia:

> (A)-not to recognize any alterations to the pre-1967 borders, including what those relevant to Jerusalem, that are in prejudice to what was agreed by the parties through negotiations, and to ensure that agreements with "Israel" do not imply recognition of Israeli sovereignty over the territories occupied by "Israel" in 1967;
>
> (B) not to provide aid or assistance to illegal settlement activities, including not providing "Israel" with any assistance specifically for use in connection with settlements in the occupied Arab territories of Palestine and the Golan, in line with Security Council Resolution 465 (1980) of 1 March 1980;

(D). respect and ensure respect for international law in all circumstances, including and by establishing accountability measures, consistent with international law.

19. <u>Legal consequences for the UN:</u> the UN, in particular the General Assembly and the Security Council, should consider the additional measures required to immediately end the illegal occupation and take the necessary measures to ensure the implementation of its relevant resolutions without any further delay.

3. <u>Discriminatory Legislations and Measures</u>

20. Since its inception, "Israel" has adopted various discriminatory legislation aimed at ensuring its control over the maximum geography with the minimum possible number of Palestinians, in order to make the colonization of the Occupied Palestinian Territories permanent. Discriminatory Israeli legislations culminated in the adoption of the "Basic Law: Israel as the nation-state of the Jewish people" in 2018, that recognizes the right to self-determination exclusively for the so-called "Jewish people", and is committed to encouraging and promoting Jewish settlement, which blatantly means the actual deprivation of the Palestinian people of their right to self-determination on their land and in their homeland. This legislation was accompanied by policies and practices of apartheid and discrimination with the aim of perpetuating and consolidating the control of one ethnic group of persons over another ethnic group while systematically suppressing them. The practices of the occupation authorities against civilians in the occupied Arab territories in Palestine and the occupied Syrian Arab Golan expressed the most heinous forms of apartheid and racial discrimination.

21. The settlements are maintained through a system of blatantly discriminatory measures imposed against Palestinians that lead to continuous severe harm to the Palestinian people and violate their basic rights. The UN Human Rights Council has described these measures as "a combination of movement restrictions consisting of the wall, checkpoints, a permit system that affects only the Palestinian population, and the application of a two-tier legal system that facilitated the establishment and consolidation of settlements and other violations and forms of institutional discrimination".[14]

[14] HRC, A/HRC/RES/49/29, para. 7(c).

22. The impact of the Israeli settlement system and its associated discriminatory and coercive policies and measures imposed on the Palestinian people (as well as on the Syrians in the occupied Syrian Arab Golan) is enormous and far-reaching. These discriminatory measures severely deprive Palestinians of their fundamental rights, including, inter alia, their fundamental rights to self-determination, human dignity, freedom of movement, property, livelihoods, access to justice, education and other basic services, freedom of worship and family, life, privacy, security, freedom from discrimination and inhuman treatment.

23. The UN General Assembly has always, and for many years, condemned, in a large number of resolutions, the discriminatory policies and practices of "Israel", the occupying power, against the Palestinians (as well as the Syrians in the occupied Syrian Arab Golan), which affect them disproportionately, including "killing and injuring civilians, arbitrary arrests and detentions, and forced displacement of civilians, transfer of settlers to the Occupied Palestinian Territories, destruction and confiscation of civilian properties, demolishing homes, practices that "Israeli" occupation authorities resort to as collective punishment in clear violation of international human rights law, international humanitarian law and human rights legal instruments".[15]

24. Recently, in its resolution 77/126, the General Assembly stressed the urgent need to reverse the negative trends on the ground, including the construction of settlements and the demolition of Palestinian homes, which threaten the peace process, entrench inequality of rights and discrimination and prevent the Palestinian people from exercising their fundamental rights. [16]

25. In the Gaza Strip, "Israel" practices racial discrimination towards the Palestinian population in the form of exclusion and racially motivated restrictions resulting from its ongoing blockade, which actually and significantly obstructs the enjoyment and exercise of human rights and fundamental freedoms. The discriminatory nature of the blockade imposed on the Gaza Strip was recognized by the UN Committee on the elimination of racial discrimination. It was found to violate the convention on the elimination of racial discrimination, affecting the right of Palestinians to movement, housing and education, health, water and sanitation.[17]

---

[15] UNGA, A/RES/77/247, para. 2.
[16] UNGA, A/RES/77/126.
[17] See, CERD/C/ISR/CO/14-16, para. 26.

26. The actions of "Israel" do not occur in a random nor in a vacuum or in isolation, but are part of a large-scale, repressive, organized and systematic regime. Those practices have been identified as apartheid after a thorough factual and legal study by the UN special procedures and by various international organizations. Apartheid is most manifested in the Occupied Palestinian territories, including Jerusalem, where illegally located settlers benefit from far-reaching privileges at the expense of the basic rights of the Palestinian people. Apartheid also shows, inter alia, the dual and discriminatory legal system, partition and discriminatory planning, as well as the concerted efforts of the occupying forces and settlers to intimidate and oppress the Palestinian people.

27. Legal consequences for "Israel": "Israel" is obliged to immediately repeal all legislations aimed at or leading to the maintenance and perpetuation of apartheid and racial discrimination against the Palestinian people and the geographical fragmentation of the Occupied Palestinian territories that amounts to apartheid, including and through the termination of its settlement activities and the system related to these activities, the cessation of all discriminatory policies and practices, while providing guarantees to ensure the non-recurrence of such policies and practices, along with due compensation to all those affected by these policies and practices, including Palestinian refugees.

28. Legal consequences for third states: third states must immediately put an end through legal means to the system of apartheid and discrimination that amounts to apartheid established by "Israel", the occupying power; states must not recognize this illegal situation as legal and must not provide any help or assistance in any way that may perpetuate and maintain this situation.

29. Legal consequences of the United Nations: the United Nations, especially the General Assembly and the Security Council, should consider the additional measures required to end the apartheid system established by "Israel", the occupying power, and take the necessary measures to ensure the implementation of its relevant resolutions without further delay.

- II-**How do the policies and practices of "Israel" referred to in paragraph 18 above affect the legal status of the occupation, and what legal consequences arise for all states and the United Nations from this situation**?

1-<u>The illegality of occupation:</u>

30. The behaviors and practices of the occupying power are strictly regulated by International Law and International Humanitarian Law, and Article 49, paragraph 6, of the Fourth Geneva Convention stipulates that "*the occupying power shall not deport or transfer parts of its civilian population to the territories it occupies*"; and while the occupation should be temporary in nature,[18] the Israeli occupation aims to ensure the permanent presence and control of land and natural resources in the occupied Arab territories in Palestine (and the occupied Syrian Arab Golan), through its settlements, its attempt to legally and effectively annex the territories, and through imposing restrictions on places where Palestinians can live and travel to, and through a racially discriminatory legal and administrative system imposed in favor of Israeli settlers depriving Palestinians of their basic rights. While the occupying power is obliged under international law to administer the territory for the benefit of the people under its occupation,[19] Israel administers the territory only for the benefit of its settlers, whom it has transferred to the area at the expense of the occupied people for the purpose of permanent colonization. When the occupying power is granted temporary administrative powers,[20] annexations or claims of sovereignty over the territory are strictly prohibited; "Israel" has thus sought to exercise *fait accompli* sovereignty over Jerusalem and the occupied Arab territories as a whole, annexing some parts of it as *fait accompli* with its constant attempts to legitimize the annexations.

31. It is inevitable to conclude that "Israel" has used, and continues to use, its prolonged occupation as an excuse to pursue its illegal goal of annexing the occupied territories, in flagrant violation of the UN Charter; Therefore, the Israeli occupation itself must be considered, in the first place and altogether as illegal, and it should not be suffice to just simply describe its practices and policies.

---

[18] ICRC, Commentary of the Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in time of War, 1958, Article 47, p. 275 "The occupation ofterritory in wartime is essentially a temporary, de facto situation, which deprives the occupied Power of neither its statehood nor its sovereignty; it merely interferes with its power to exercise its rights. That is what distinguishes occupation from annexation, whereby the Occupying Power acquires all or part of the occupied territory and incorporates it in its own territory. Consequently occupation as a result of war, while representing actual possession to all appearances, cannot imply any right whatsoever to dispose of territory. As long as hostilities continue the Occupying Power cannot therefore annex the occupied territory, even if it occupies the whole of the territory concerned. A decision on that point can only be reached in the peace treaty. That is a universally recognized rule which is endorsed by jurists and confirmed by numerous rulings of international and national courts.".

[19] International Conferences (The Hague), Hague Convention (IV) Respecting the Laws and Customs of War on Land and Its Annex: Regulations Concerning the Laws and Customs of War on Land ('Hague Convention IV"), Regulation 43.

[20] Hague Convention IV, Regulation 42, See, ICJ, Wall opinion, Separate Opinion of Judge Koroma, para. 2; Hague convention IV, Regulation 43.

2-**Legal consequences for "Israel":**

32. The legal consequences of the court's decision that the Israeli occupation of the Palestinian territories is illegal, both in its conduct and in its objective, constitute "Israel's" commitment to an immediate and unconditional end to the illegal situation for which it bears international responsibility, namely its occupation of the Arab territories in Palestine and the rest of the occupied Arab territories, and the provision of reparations.

3. **Legal consequences for third states:**

33. The legal consequences for third states and international organizations of the court's decision that the Israeli occupation of the Occupied Palestinian territories is illegal and an immediate and unconditional end must be put to it; and therefore it is imperative to commit to supporting efforts to end the illegal occupation without delay and to refrain from any action that contributes to maintaining the illegal situation. Third states are obliged to uphold the UN Charter.

4. **Legal consequences for the United Nations:**

34. The United Nations, in particular the General Assembly and the Security Council, should consider the additional measures required to immediately and unconditionally end the Israeli occupation of the occupied Arab territories in Palestine and the Syrian Golan and take the necessary measures to ensure the implementation of their relevant resolutions without any further delay.

Conclusion:

The Syrian Arab Republic affirms the sovereign and inalienable right of Palestine and Syria, that shall never lapse by prescription, to recover the entire occupied Palestinian territories and the occupied Syrian Arab Golan by all means guaranteed by International Law, and stresses that the Israeli occupation of Arab territories is fundamentally invalid, as it is based on the acquisition of territories by force, in flagrant violation of international law and the provisions of the Charter of the United Nations, where paragraph 4 of Article 2 of the charter prohibits the use of force_ "*All members of the commission shall refrain in their international relations from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any state or in any other*

manner inconsistent with the Purposes of the United Nations,"; the Syrian Arab Republic reaffirms also the principle that states shall not obtain legal rights from unilateral acts that do not comply with International Law, as this principle is stated in the Declaration adopted in UN General Assembly Resolution No. 42/22 of 1987, *on increasing the effectiveness of the principle of refraining from the threat of the use of force in international relations*, (the territory of any state should not be the object of seizure by another state as a result of the threat or use of force as legal use). Syria reaffirms the principle of the temporary nature of the occupation. Occupation is a *fait accompli* situation that does not give the occupying power the right of ownership in the Occupied Territories, no matter how long it lasts.

Furthermore, Syria reiterates that the stability of the Middle East Region and the credibility of the United Nations require taking measures to ensure the implementation of all relevant international resolutions to end the Israeli occupation of all occupied Arab territories and withdraw to the Fourth of June line of 1967, in accordance with the relevant United Nations resolutions, in particular resolutions No. 242 (1967), No. 338 (1973), No. 497 (1981) and No. 2334 (2016).

The Chargé d'Affairs,

Minister Plenipotentiary

Ammar AL ARSAN